

## المبحث الرابع مستويات العلمانية

تتفاوت دركات «العلمانية» عند مُعتنقيها في عالمنا العربي بالنظر إلى مدى قربها من الدين وتعاطيتها مع نصوصه، أو بُعدها عن ذلك جملةً، فأسوءهم طريقة: مَنْ يعزلُ الدينَ كُلَّهُ عن مناحي الحياة، وهذه المُسمّاة بـ «العلمانية الشاملة»، بوصفها رؤيةً شاملةً للكون، ذات بُعدٍ معرفيٍّ كُلِّيٍّ نهائيٍّ، لا تقف عند حدٍّ «فصلِ الدين عن الدولة»، بل تتجاوز ذلك لتشملَ فصلَ كُلِّ القيمِ الدينيّة والأخلاقيّة المُتجاوزة لقوانينِ الحركة والحواس في العالم، بحيث يَغدو العالمُ مادةً لا قداسة له، مُعلنةً بذلك عداوتها لكلِّ ما هو غيبيٍّ؛ مُمثلاً هذا بالتّيارِ الماديّ الإلحاديّ، المُجسّد في الماركسيّة فكرًا، وفي الشُّبوعيّة تطبيقًا<sup>(١)</sup>.

وأرباب هذه الدّركة من العلمانية هم أقلُّ في عالمنا العربيّ من أنصارِ الدّركة الأخرى: «العلمانية الجزئية»، فهذه أُشيع في العالم العربيّ في الأنظمة السّياسيّة في شمال إفريقيا، وأكثر دول آسيا<sup>(٢)</sup>، بوصفها إجراءً جُزئيًّا، لا تتعامل مع الدين بأبعاده الكلّيّة المعرفيّة، بل تتّجه رؤيتها صوبَ فصلِ الدين عن عالم

---

(١) انظر «العلمانية الجزئية والشاملة» (١/٢٢١)، وكواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة لعبد الرحمن حنكة الميداني (ص/١٦٤).

(٢) انظر «في المذاهب المعاصرة» لأحمد الجمل (ص/٣٩).

السِّيَاسَة، ورَبِّمَا الاقتصاد، وهي في هذا غير مُنكَرَة وجود مُطْلَقَاتٍ أخْلَاقِيَّةٍ وَدِينِيَّةٍ مُقَدَّسَةٍ<sup>(١)</sup>.

وجزء هذا الوصف الثَّانِي، كان رُؤَادُ العِلْمَانِيَّةِ العَرَبُ أَكْثَرَ تَنَاولًا لِنُصُوصِ الوَحْيِ بِالتَّقْدِيرِ مِنَ العِلْمَانِيِّينَ الشُّمُولِيِّينَ، فَإِنَّ عَدَاوَةَ الْأَوَّلِينَ لِلذِّينِ كُلِّهِ ظَاهِرَةٌ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ الْعَامَّةُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا؛ بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَتَزَيَّوْنَ بِلِبُوسِ الْعَيُورِ عَلَى الدِّينِ! فَأَمَكْنَ لَهُمْ أَنْ يَتَقَمَّصُوا طَوَاعِيَّةً أَوْ تَحْرِيسًا دَوْرَ الْإِمْبِرِيَالِيِّ فِي نَثْرِ مُخْلَفَاتِ الْأَفْكَارِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُسْتَحْدَثَةِ عَلَى الْأَصْقَاعِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالسَّعْيِ فِي تَنْفِيزِ أَجَنْدَاتِهِ، لَا سَتِيْعَادِ الْمَرْجِعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَنْ أَنْ تَكُونَ حَاكِمَةً، وَإِلَّا فَلَتَكُنْ عَلَى مَا يُوَافِقُ نَظَرَتَهُمُ لِلْحَيَاةِ وَتَنْمِيطِ الْجَمْعِيَّاتِ.

وقد كَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَتَوَقَّعَ رُؤَادُ الثَّقَافَةِ وَأَصْحَابُ الْفِكْرِ عِنْدَنَا إِلَى اللَّحُوقِ بِرُكْبِ الْغَرْبِ فِي طَفَرَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَمُنْجَزَاتِهِ الْعِمْرَانِيَّةِ؛ فَهَذَا حَقُّهُمْ، وَهَذِهِ وَظِيفَتُهُمْ؛ لَكِنِ الْمُسْتَهْجَنَ -حَقًّا- أَنْ يُسَعَى إِلَى هَذَا التَّحْدِيثِ وَالْإِصْلَاحِ عَلَى حَسَابِ الْمُقَوِّمَاتِ الْعَقَائِدِيَّةِ وَالتَّشْرِيعِيَّةِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ؛ حَتَّى بَاتَ رَاسِخًا فِي أَذْهَانِ كَثِيرٍ مِنْ مُنْظَرِيهِمْ، أَنَّ مَشْرُوعَ التَّقَدُّمِ الْحَضَارِيِّ الْمَنْشُودِ، مَبْدُوءٌ مِنْ تَجْدِيدِ النَّظَرِ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ بِرُمِّيَّتِهَا، وَنَزْعِ قِدَاسَتِهَا السُّلْطَوِيَّةِ مِنْ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، بَغْيَةً التَّحَرُّرِ مِنْ قِيُودِهَا الْحَاقِلَةِ دُونَ مُوَاقِفَةِ أَطْوَارِ الزَّمَانِ وَمُطْلَبَاتِ الْحَدَاثَةِ.

وهذا فِكْرٌ يَبْنُو عَنْ جَهْلٍ مُرَكَّبٍ مِنْ صَاحِبِهِ: جَهْلٍ بِرُكْنِيَّةِ الْإِسْلَامِ وَدَوْرِهِ فِي إِقَامَةِ الْحَضَارَةِ الْبَشَرِيَّةِ الْمُثَلَّى؛ وَجَهْلٍ بِالتَّارِيخِ، وَكَيْفَ كَانَ الْعَرَبُ أَذَلَّ الْأُمَمِ، حَتَّى أَعَزَّهُمُ اللَّهُ بِهَذَا الدِّينِ، وَجَهْلٍ بِوَحْيِهِ مَا يَنْتَظَرُ أَحَدَهُمْ يَوْمَ الْحِسَابِ. وَلَيْسَ يَسْلَمُ مِنَ الْوَحْزِ مَنْ دَخَلَ جُحُورَ الضُّبَابِ!

(١) «العلمانية الجزئية والشاملة» لعبد الوهاب المسيري (١/٦١-٧٠، ٢٢٠).